فوق الطاولة

هني الحمدان

انفراجات موعودة.. بسياسات غير واضحة!

بعيداً عن التشاؤم رغم أنه الطاغي على النفوس وحتى على مستوى الأعمال الرسمية، صحيح أن التفاؤل مريح ويبعث بالنفس شعوراً بان الغد سيكون أحلى وأسهل، ولكن يبدو أن الصعاب أكثر بكثير مما يريح المواطن الذي مل من كثرة الطمأنات.

آخر ما حررته الحكومة من وعود أنه خلال الصيف الحالي هناك انفراجات على صعيد الاقتصاد والواقع المعيشي، ورغم مرارة الواقع وقسوته وظروف الاقتصاد الصعبة ربما لا يتحقق أي من تلك الانفراجات الموعودة..!

هناك ضغوط حقيقية داخلية وخارجية تواجه الاقتصاد السوري ولها تداعيات خاصة على الأمن المعيشي للمواطنين، لم يستطع رغم نزيفه تقليل حجم الخسائر على مستوى المعيشة والواقع الاجتماعي، الحالة اليوم تتطلب مراجعة سريعة لتقوية مكونات الاقتصاد وزيادة مرونته وقدرته على العودة والنمو، والمهمة ليست بالاستحيلة بقدر ما تتطلب الإرادة الحقيقية لتحقيق النهوض الاقتصادي.

لم تفصح الحكومة عن الإجراءات التي ستحقق الانفراجات القادمة، هل هي مشاريع تحرك عجلة الإنتاج..؟ أم اتخاذ حزمة من القرارات النوعية على كل صعيد.. ؟!.

أخشى لا هذا ولا ذاك، وكل ما في الأمر تخدير وتقديم مسوغات للرأي العام دون الخوض بتفاصيل مشروعات مهمة قد تقلب الطاولة وتضع الاقتصاد ونموه على سكته التي يجب أن تكون، هل من الصعب أن تطلق الحكومة حزمة من المشاريع الكبرى في مجالات الزراعة والصناعة مثلاً، وكان من الحري بها تأجيل مشاريع الطرق والعقد لفترات قادمة، فالأولى تعزيز أماكن الإنتاج وتأمين مستلزماته، هذا خير من صرف المليارات على حفر الإنفاق وشق طرقات، على الرغم من أهمية المشاريع الخدمية، إلا أن ترتيب الأولويات وتنفيذ المشاريع التنموية أولاً يعد أمراً واجب التنفيذ، دعم القطاعين الصناعي والزراعي والاهتمام بالمناطق الصناعية وتطوير القائمة منها مشجعات ذات مكانة أساسية لجذب استثمارات وطنية وأجنبية متميزة للاقتصاد الوطني.

اليوم القطاع الزراعي يعاني لكثرة الأعباء وغلاء مستلزمات إنتاجه، والفلاح ربما يترك زراعته لكونها لم تعد تحقق له الربح بل أوقعته بالخسارة، فالقيام بتطوير ودعم القطاع الزراعي والتربية الريفية والصناعات الزراعية أحد أشكال حماية الاقتصاد وتعزيز أمنه الغذائي، بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات وتحسين جودة المنتج المحلي.

الاتفاتة القوية والصحيحة عبر تسهيلات أكثر مرونة لتعزيز الطاقة النظيفة والمتجددة، بما فيها كل مصادر الطاقة، وليس وضع اشتراطات صعبة للتمويل وننتظر الفرج، خطوات كهذه لم تعد ذات نفع، مرحلة صعبة متغيرة بكل تفاصيلها، وهذا يستوجب على الإدارات الرسمية التكيف مع كل مطلب ومتغير، وأن تتحسس قرارات الحكومة وظروف الحياة وأعباءها، لا أن تصدر قرارات للتمويل وتدعو للاستثمار وتكتفي، يلزم قراراتنا اليوم حسن المتابعة والإشراف الدقيق على كل برنامج وهدف، وتصويب أي اعوجاج إذا حصل، فالمهم أن نصل لتحقيق الهدف بسرعة لا فقط ننكفئ بعد أن نصدر القرار.

فخيار المرونة ليس فقط في قطاع الاستثمار في الطاقة بل بكل القطاعات، إجراء يسرع في المشاريع وصولاً للهدف المبتغى يسهم في توفير فرص عمل جديدة، وتتوسع قاعدة الاستثمارات بما يعود بالنفع على المواطن والخزينة معاً.

إن من أولويات الحكومة تسهيل كل نشاط يؤدي للاستثمار الحقيقي، لماذا لم يتم توسيع وتسهيل الاستثمار في التعليم والتدريب لرفع مستوى المهارات وتوفير فرص عمل للشباب؟ ولماذا لا يتم الاهتمام الأمثل بالبيئة والموارد الطبيعية وتشجيع الاستثمارات الداخلية والمشروعات الصغيرة أكثر من خلال منظومة تنمية صناعية ترتقي بالتعامل الاقتصادي مع هذه الموارد؟.

والسؤال الأخير: أين السياسات الهادفة إلى تنفيذ المشاريع الوطنية الكبرى وتحسين مستوى الحياة للمواطن؟.. وأين التخطيط والتنفيذ الجيد؟.. أم جل قراراتنا كالتي تصدر عن اللجنة الاقتصادية بلا دراسة وتمحيص ومعاينة..؟!

أمبيرات أم طاقات متجددة؟

مخلوف لـ«الوطن»: وزارة الكهرباء لم تمنح موافقة للأمبيرات وهي حل مؤقت

جلنار العلي

بيّن مدير دعم صندوق الطاقات المتجددة في وزارة الكهرباء زهير مخلوف، أن الوزارة لم تمنح أي موافقة على إدراج تجربة الأمبيرات في محافظة دمشق وبعض المحافظات الأخرى، لكن نتيجة الحاجة إلى الكهرباء قد تحدث ظاهرة الأمبيرات في بعض المناطق.

وأشار مخلوف في تصريح خاص لـ«الوطن»، أنه من الملاحظ أن ظاهرة الأمبيرات لم تؤثر على خطة وزارة الكهرباء لعام ٢٠٣٠ التي تتضمن توليد ١٥٠٠ ميغا واط بالطاقة الشمسية، و١٠٠٠ ميغا واط بالطاقة الريحية، معتبراً أن الأمبيرات ليست إلا حلاً مؤقتاً لانقطاعات الكهرباء، ولم تؤثر على الراغبين بالاستفادة من قروض الصندوق للطاقات المتجددة بل على العكس تماماً ازدادت أعدادهم، معيداً السبب في ذلك إلى التباين بالأسعار فقد تكون الكلف التشغيلية البدائية للمنظومة الكهروضوئية (باستطاعة ما بين النصف كيلو إلى عشرين كيلو واط) مرتفعة في العام الأول، ولكن تنخفض هذه الكلف في المرحلة اللاحقة، لافتاً إلى أن صاحب المنزل يستطيع أن يوفر ١٠٠-٢٠٠٪ من تكاليف الأمبيرات، إذا استخدم قروض الطاقات المتجددة من الصندوق لتركيب منظومة طاقة شمسية باستطاعة ٣,٥ كيلو واط مثلاً.

وتابع: «وهناك شريحة خاصة تستطيع الاشتراك بالأمبيرات، أما قروض الطاقات المتجددة فهي ميسرة لكافة الأشخاص الذين يتقاضون دخلاً ثابتاً».

وفي سياق متصل، كشف مخلوف أن عدد المتقدمين للاستفادة من قروض الصندوق، وصل إلى ٢٥ ألف متقدم حتى الآن وذلك في مختلف المحافظات السورية، وقد سجلت محافظة حماة العدد الأكبر من الراغبين بالاستفادة من الصندوق.

وتم تنفيذ نحو ٣٥٠ مشروعاً في مختلف القطاعات منذ بداية العام، أي ١٠-١٥ بالمئة من عدد الإحالات التي وصلتنا من المصارف، لافتاً إلى وجود أربع جهات قد تتسبب بتأخير الحصول على قرض أو الاستعجال في ذلك، وأول هذه الجهات الصندوق الذي يستغرق العمل به يوماً واحداً فقط، أما المصرف فيقوم بدراسة الملاءة المالية للمتقدم، ثم الاستعلام المركزي الذي قد يصل إلى ٢٠ يوماً أو أكثر حسب المصرف، لتتم بعد الموافقة على منح القرض تكليف جهة منفذة بالتنفيذ، والإيعاز إلى المصرف بتنفيذ القرض، أي تجميد الحساب باسم الجهة المنفذة التي اختارها المستفيد والتي تعتبر الجهة الثالثة، مشيراً إلى أن عدد الجهات المنفذة بلغ ١١٥ جهة من القطاع الخاص، أما الجهة الرابعة فهي المواطن نفسه الذي قد يستغرق وقتاً كبيراً أيضاً ريثما يختار الجهة المنفذة التي يرغب بها.

ووصف الإقبال على قروض الطاقة بأنه أكثر بكثير مما كان متوقعاً، باعتبار أن الشرائح المستهدفة من قروض الصندوق كبيرة جداً، وقد ازداد الإقبال بعد بدء مجموعة من المشاريع المدعومة من قبل الصندوق، لدرجة أن مالية الصندوق قد لا تستطيع تحمل كل الطلبات ضمن الوقت المناسب، وقد يحصل تأخير في التمويل ببعض الأحيان نتيجة لذلك، متابعاً: « تصل إيرادات الصندوق إلى أكثر من ٣٠ مليار ليرة وسطياً بشكل سنوي، وبالتالي نستطيع منح قروض لما يتراوح بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ مشروع، وذلك في حال التزمت كل الجهات بدفع ما يترتب عليها من رسم الطاقات المتجددة، وبالمحصلة فإن نسبة الإقبال الكبيرة وقدرة الصندوق على تنفيذ كل طلبات المشاريع لجهة ورود التمويل، يحددان عدد المستفيدين سنوياً وقدرة الصندوق على تلبية هذه الاحتياجات».

وأوضح مدير الصندوق، أنه لا يوجد أولوية واضحة لدى الصندوق لمنح القروض لقطاع معين، حيث تتغير هذه الأولويات في كل خطة ربعية حسب نمو الطلب على الطاقة، والحاجة المتبدلة في السوق لكل قطاع من القطاعات التي يدعمها الصندوق، لافتاً إلى أن السقوف المدعومة من قبل الصندوق في القطاع المنزلي تصل إلى ٣,٥ كيلو واط، ليقوم المركز الوطني لبحوث الطاقة بوضع الدليل الإرشادي السعري والمواصفة الفنية والمعايير التي يقوم من خلالها الصندوق بتنفيذ مشاريعه، فمثلاً تصل تكلفة منظومة الطاقة الكهروضوئية المنزلية باستطاعة ٣,٥ كيلو واط إلى ٢٣ مليوناً بحسب أسعار السوق، يدعمها الصندوق على شكل قرض بلا فائدة، أما بالنسبة للقطاعات الزراعية والاقتصادية فقد يكون الدعم المقدم إما كلياً أو جزئياً للمنظومات في القطاعات المختلفة بسقف ٢٠ كيلو واط بما يعادل ١٠٥ ملايين ليرة.

وأشار إلى أنه تمت قراءة آراء المستفيدين من دعم الصندوق، وتبين أن الرغبة الرئيسية من الاقتراض تنبع من قدرة الصندوق على ضمان المنتج والمنظومة الكهروضوئية فيما يتعلق بالكفالات وشهادات المطابقة، إضافة إلى البيان الجمركي والاختبارات التي يجريها الصندوق فور التركيب وقبل الصرف، وهذا يعد مطمئناً للمواطن.

وإلى ذلك، أكد مخلوف أن الصندوق تجاوز الخطة الموضوعة للربع الأول من العام الحالي لتنفيذ المشاريع بنسبة ١١٠ بالمئة، وتجاوز التمويل الموجود لديه أيضاً، حيث بلغت قيمة تمويل المشاريع ١٢ مليار ليرة.

وفيما يخص شروط البنوك بالحصول على القروض التي وصفها البعض بأنها تعجيزية، اعتبر مخلوف أنه يحق لأي مصرف دراسة المخاطر وأن يطمئن إلى قدرة مقرضيه على السداد، لضمان أن تعاد المبالغ للمصرف ليتم إقراضها إلى أشخاص آخرين، لذا فهي لا تستطيع منح قروض دون ضمانات.

مئات الشاحنات متوقفة على الحدود مع الأردن

اتحاد غرف الزراعة لـ«الوطن»: سنتواصل مع الجهات الزراعية في الأردن

عبد الهادي شباط

عدد من سائقي البرادات والشاحنات المتوجهة نحو الأراضي الأردنية تواصلوا مع «الوطن» لإيجاد حل لمشكلة تراكم الشاحنات وتأخر نفاذها نحو معبر جابر المقابل لمعبر نصيب الحدودي مع الأردن مقدرين أنه أكثر من ٣٠٠ شاحنة وبراد محملة بالخضار والمواد الغذائية متوقفة منذ أيام على الحدود.

وفي تواصل مع اتحاد غرف الزراعة السورية بين مصدر في الاتحاد أنه سيتم التحقق من الموضوع وبحال صحته هناك تنسيق مع الجهات الزراعية في الأردن لضمان سهولة انسيابية حركة الشحن والنقل بين البلدين وخاصة أن معظم الحمولات في الشاحنات والبرادات هي خضار وفواكه ومواد غذائية.

وعن حركة الشحن والتصدير يومياً عبر منفذ نصيب الحدودي، بين أنها حركة جيدة ويصل متوسط البرادات التي تعبر يومياً بحدود ٣٠ شاحنة وبراداً ويصل العدد في بعض الأيام لحدود ٥٠ شاحنة مبيناً أن انسيابية حركة الشحن وصولاً لبلدان التصدير (دول الخليج العربي) يسمح بتحقيق إيرادات جيدة للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي ويحقق إيرادات جيدة من القطاع الأجنبي علماً أن كميات التصدير لا تكون على حساب حاجة السوق المحلية وأنه لابد من أن يحقق المزارع هامش ربح حتى يستمر في الإنتاج والحفاظ على معدلات إنتاج زراعي كافية وتطويرها.

> ٣٠ شاحنة وبراد خضار وفواكه يومياً تصدر عبر منفذ نصيب الحدودي

وعن قيم القطع الأجنبي الذي يحققه تصدير الخضار والفواكه بين أن السعر التأشيري للبراد المحمل بالخضار أو الفواكه بحدود ٨ آلاف دولار يجب إعادة ٥٠ بالمئة منها بالقطع الأجنبي حسب تعهدات القطع الأجنبي المعمول بها.

وكل ذلك يأتي ضمن حالة انفتاح على الأسواق العربية وتطور تبادل المنتجات الزراعية المتوقع خلال الفترة المقبلة وهو ما يستدعي سهولة حركة الشحن والتخليص وتبسيط الإجراءات ضمن المعابر والمناطق الحرة ومنها المنطقة الحرة المشتركة السورية الأردنية التي بدأت تتحسن مؤشراتها مؤخراً.

وكانت «الوطن» نشرت هذه المؤشرات بالأرقام استناداً لما تحدثت وصرحت به إدارة هذه المنطقة حيث بلغت كمية البضائع الداخلة للمنطقة الحرة خلال العام الماضي ١٧٦ ألف طن منها ١٣١ ألف طن دخلت عبر الباب الأردني بقيمة ٤٦٠ مليون دولار بالوقت الذي بلغ فيه عدد الشاحنات الناقلة للبضائع ٧١٠٠ شاحنة و٥٤٠٠ سيارة ركوب صغيرة.

وأن كمية البضائع الداخلة للمنطقة من الباب السوري لنفس العام بلغ ٤٥ ألف طن بقيمة ٢٠ مليون دولار، في حين بلغ عدد الشاحنات الناقلة ١١٠٠ شاحنة و٢٤٠ سيارة ركوب متوسطة.

وأن عقود الاستثمار الجديدة في المنطقة الحرة الأردنية السورية نحو ١٨ عقداً، على حين بلغ عدد عقود الاستثمار التي صوبت أوضاعها ٢٠٥ عقود، في حين توجد في المنطقة نحو ٢١ شركة تخليص، منها ١٥ شركة أردنية و٦ شركات سورية.

الاتحاد العام للفلاحين في ختام أعمال مجلسه

عرنوس: الزراعة في مقدمة أولوياتنا ويجب ألا يكون الفلاحون غطاءً لمهربي الأغنام والتبن

هناء غانم

شهدت الجلسة الختامية لفعاليات أعمال مجلس الاتحاد العام للفلاحين مناقشات حادة تعالت فيها الأصوات نتيجة الضغط الذي يعاني منه الفلاح سواء لجهة ارتفاع أسعار المواد العلفية وتأمين المحروقات ومستلزمات الإنتاج والأسمدة وغيرها.

أعضاء الاتحاد طلبوا من مدير مؤسسة العامة للحبوب توجيه لجان المؤسسة لتحسين معاملتهم مع الفلاحين أثناء استلام الموسم مؤكدين أن الفلاح في ريف دمشق يتعرض للابتزاز وسوء المعاملة بدءاً من الحارس وصولاً إلى رئيس اللجنة حيث تبين أنه في العام الماضي كانت هناك حالات فساد واضحة وتم إعفاء مدير مطحنة العزلانية الذي تم تعيينه من جديد لكن الاتحاد تدخل لإعفائه مجدداً!

أعضاء الاتحاد كانت مطالبهم متشابهة، فقد أكدوا ضرورة رفع النطاق الجمركي خارج الحدود بـ٥ كم حيث تقوم مديرية الجمارك بمصادرة الأغنام تحت مسمى تهريب الثروة الحيوانية ومن ثم يتم تحويل مربي هذه الأغنام إلى القضاء علماً أن لديه أوراقاً رسمية تثبت ملكيته لها.

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس الذي حضر الاجتماع حسم هذا النقاش منوهاً بأن بعض القرارات تحتاج لتطوير لتتلاءم مع الوقت الحالي، وأن هناك دراسة حول آلية جديدة لوضع نطاق جمركي محدد، موضحاً أن الجمارك ضمن صلاحياتها القانونية تقوم بذلك وأنه قبل وصوله إلى الاجتماع تم تشكيل لجنة لإيجاد مخرج قانوني لهذا الموضوع والأهم أنه سيكون هناك احترام لأي وثيقة تصدر من جهة رسمية.

واعتبر أن تهريب الثروة الحيوانية يشكل كارثة على البلد، مطالباً الفلاحين ألا يكونوا غطاء للمهربين بطروحاتهم، والأمر ذاته ينطبق على موضوع التبن الذي يهرب إلى الخارج.

عرنوس أكد أن القطاع الزراعي يأتي في مقدمة أولويات عمل الحكومة، وأن هناك ظروفاً معينة حالت دون تأمين مستلزمات الإنتاج بالشكل الأمثل، مشدداً على ضرورة التحول للري الحديث لتوفير المياه وحماية المياه الجوفية والحكومة تتكفل بدفع ٥٠ بالمئة من تكاليف عملية التحول موضحاً أن الدولة أعادت الحياة إلى مشاريع الري الحكومي في حلب وشرقي حلب بعد أن تم تدميرها وتصحيرها بشكل كامل بفعل الإرهاب، كما تم بأيد وطنية إعادة تشغيل محطات الضخ على نهر الفرات والتي أمنت المياه للمزروعات في هذه المشاريع، لافتاً إلى أنه يتم تقاضي أسعار رمزية لري كل هكتار، كما يتم تقديم المازوت الزراعي للفلاحين بـ٧٠٠ ليرة لليتر في حين تصل تكلفته الحقيقية إلى نحو ٧٥٠٠ ليرة. وأشار إلى أهمية التوسع بمشاريع التصنيع الزراعي والاستفادة من التسهيلات المقدمة في هذا المجال، مبدياً استعداد الحكومة للتعامل مع أي عرض للاستثمار بالتشاركية لمعمل جرارات حلب ووضعه بالخدمة من جديد، إضافة إلى تقديم التسهيلات لاتحاد الفلاحين لتأمين جرارات زراعية.

وأكد عرنوس ضرورة إعادة النظر بالقوانين والتشريعات التي تعنى بالقطاع الزراعي وتطويرها لمواكبة الظروف الراهنة، ووضع سياسات زراعية تحدد آفاق العمل في القطاع الزراعي، لافتاً إلى أهمية الحد من استنزاف المياه الجوفية التي يسببها حفر الآبار بشكل عشوائي ما يشكل خطراً حقيقياً على استدامة المياه في باطن الأرض في ظل التبدلات المناخية. مؤكداً أن الحكومة تعمل على تقديم كل التسهيلات لتسويق موسم القمح.

هموم الفلاحين

«الوطن» تواصلت مع عدد من الفلاحين الذين أكدوا أن هناك تبايناً في كميات المازوت الموزعة من محافظة إلى أخرى مؤكدين أن بعض المحافظات وزعت كمية كبيرة تجاوزت ٤٠ ليتراً للدونم في حين أن محافظات أخرى لم يوزع لها سوى كميات قليلة ومحافظات وزعت مازوتاً مدعوماً وآخر بسعر التكلفة في حين وزعت الكمية كاملة وبالسعر المدعوم لمحافظات أخرى أي أن هناك مزاجية في كل محافظة لتوزيع كميات المازوت الزراعي الأمر الذي يتطلب تشكيل لجنة مركزية مشتركة من جميع الوزارات وعضوية الاتحاد العام للفلاحين لمتابعة التدقيق في الكميات المخصصة والموزعة على الفلاحين.

قطنا: المحروقات توزع وفق المساحة

وزير الزراعة محمد حسان قطنا قال: إن هناك تعاوناً قائماً بين الوزارة واتحاد الفلاحين بما يخص إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية سنوياً وتحديد مستلزمات الإنتاج ومتابعة التنفيذ على المستوى الميداني، وهذه الخطة يتم اعتمادها من مجلس الوزراء وتنفذ مباشرة للوصول إلى مرحلة التسويق، منوهاً بأهمية التشاركية في تأمين مستلزمات الإنتاج بين القطاعين العام والخاص والاستثمار في القطاع الزراعي.

لافتاً إلى أنه تم خلال الاجتماع طرح بعض المشكلات الخاصة بتتبع تنفيذ الخطة وخاصة موضوع استلام محصول القمح، مؤكداً أن الحكومة عملت وبذلت كل الجهود المتاحة لتأمين مستلزمات الإنتاج وتوفيرها في الوقت المناسب ودعم أسعار هذه المستلزمات بشكل كبير لزراعة أكبر مساحة ممكنة من هذا المحصول الإستراتيجي لتحقيق الأمن الغذائي، مشيراً إلى أنه سيتم الأخذ بجميع المطالب المطروحة ومعالجتها بالشكل الأمثل.

لافتاً إلى أنه تم اتخاذ قرار لتخصيص سيارة لنقل الأموال من المصرف التجاري إلى المصرف الزراعي في الرقة، وأن تكون دورات الأعلاف بشكل ربعي ثلاث دورات، وتم طرح موضوع جدولة الديون وإطفاء الديون في الحسكة على مستوى الحكومة.

وأضاف: «إن المحروقات وزعت حسب المساحات المخصصة لكل محافظة، وإن جودة أصناف البذار مدروسة من قبل، وإن ترخيص المعاصر يعتمد على عدد أشجار الزيتون في المنطقة».

جوخدار: إنتاج عصائر في الساحل

وزير الصناعة عبد القادر جوخدار أشار إلى أن الوزارة تعمل على إعادة تشغيل معمل جرارات حلب، وهناك دراسات جدية لتأمين الجرارات وملحقاتها، وأضاف: إنه من الممكن إقامة معمل للألبان في القنيطرة عقب دراسات اقتصادية ومدى توافر المادة (الحليب) في المحافظة. لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على إنشاء شركات لإنتاج العصائر في الساحل لاستثمار محاصيل الحمضيات وتوزيعها في السوق المحلية وإمكانية تصديرها، كما تعمل الوزارة لتأهيل معمل الأسمدة بحمص بالتعاون مع شركات أخرى.

رعد: الأولوية لمحطات الضخ

وزير الموارد المائية تمام رعد قال: إن الوزارة تعمل على تأهيل جميع مشاريع الري في حلب والرقة ودير الزور ولكن الأولوية كانت لإصلاح محطات الضخ ثم البدء بصيانة الأقنية وإعادة تأهيلها، مشيراً إلى أن الجسور في مسكنة غرب تم تأهيلها ولم يتبق سوى ثلاثة جسور، وأنه تم وضع آليات لغسيل المصارف المكشوفة والمغطاة لاستخدامها وقت الحاجة.

وأضاف لـ«الوطن»: إن الوزارة تعمل على إعادة تأهيل محطة ضخ التوينة وهي تروي ٣٠٠٠ هكتار وستوضع بالخدمة قبل نهاية العام بالإضافة إلى تأهيل ٢٥٠٠ هكتار من سهول حلب الجنوبية وتم إصدار قرار من قبل مجلس الوزراء يتضمن آليات معالجة وضع الآبار بشكل كامل ولا يوجد أي مانع من ترخيص أو تسوية أي آبار في محافظة اللاذقية وطرطوس أما وضع الآبار التي تقع في شبكات الري الحكومية فتعالج كل حالة على حدة، والمواقع التي يتوافر فيها مصدر مائي أو مياه كافية فتعالج وفق الأنظمة والقوانين.

إبراهيم: تذليل العقبات أمام الفلاحين

رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم أكد أن هناك آليات يتم العمل عليها بالتعاون مع الجهات المعنية لتذليل العقبات أمام الفلاحين بالقطاع الزراعي لافتاً إلى وجود اتفاقية ستتم لاستيراد الجرارات مجزأة ومن ثم الاتفاق مع معمل جرارات حلب عقب إعادة التفعيل.

> رعد لـ«الوطن»: لا مانع من ترخيص أو تسوية آبار في اللاذقية وطرطوس
>
> قطنا: المحروقات توزع وفق المساحات المخصصة لكل محافظة
>
> جوخدار لـ«الوطن»: نعمل على إنشاء شركات لإنتاج العصائر في الساحل

.. والمهندسون في مؤتمرهم العام

وضع دليل تخصصي حديث للهندسة الكهربائية وإقرار نظام مزاولة الهندسة الطبية

الوطن

ناقش المشاركون في المؤتمر العام الـ٤٥ لنقابة المهندسين الذي انطلق أمس في فندق الشام بدمشق آلية تطوير العمل والتعاون مع فروع النقابة واللجنة المركزية وخطة عمل العام الحالي، مؤكدين أهمية التقارير المقدمة من فروع النقابة بالمحافظات لجهة التنسيق مع الجهات الصناعية العامة والخاصة للاستفادة من الخبرات الهندسية المحلية، ودعوا إلى متابعة مشروع وضع دليل تخصصي حديث للهندسة الكهربائية، وإقرار نظام مزاولة الهندسة الطبية ومعايير أساسية للأجهزة الطبية، تتعلق بالكود الهندسي والاهتمام بالمعارض التخصصية للتعريف بالمشاريع والأبحاث الهندسية بمختلف المجالات.

أكد رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس أهمية دور المهندسين في مرحلة إعادة الإعمار وفي إعادة تأهيل وبناء ما دمره الزلزال، مشدداً على ضرورة الالتزام بالأنظمة والقوانين النافذة والآليات المناسبة لعملية الإنشاء والبناء، وبقواعد السلامة العامة خلال إنشاء الأبنية من خلال التقيد التام بالاشتراطات الهندسية لناحية الدراسات ومنح الرخص والتنفيذ ووضع ضوابط لعمليات استلام المواد.

وخلال حضوره المؤتمر العام الخامس والأربعين لنقابة المهندسين اليوم، نقل المهندس عرنوس محبة السيد الرئيس بشار الأسد لأعضاء المؤتمر ولكل مهندس على ساحة الوطن آمن بلده ودافع عنه وعمل كل ما يستطيع لبنائه.

وأكد عرنوس ضرورة التشدد بالإجراءات الناظمة لترخيص وتشييد المباني ومراجعة الكود الهندسي السوري لمقاومة الزلازل، وأن تكون الأضابير الهندسية متقنة ومنفذة بشكل علمي ومنهجي، وأن تأخذ نقابة المهندسين دورها كاملاً في التدقيق ومراقبة عمليات البناء بكل مراحلها، وضرورة التعاون والتنسيق بين النقابة والوزارات المعنية.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية وضع رؤى وطروحات للنهوض بالواقع الاقتصادي بمختلف قطاعاته بما يسهم في الوصول إلى نتائج ملموسة لتحسين الواقع المعيشي للعاملين في الدولة والمتقاعدين، لافتاً إلى السعي بكل الوسائل لتحسين وضع الطاقة وترميم النقص في المشتقات النفطية من خلال التعاون مع عدد من الدول الشقيقة والصديقة، وبما ينعكس إيجاباً على القطاعات الصناعية والزراعية والنقل وغيرها.

كما أكد أهمية زيادة استثمارات نقابة المهندسين والاستفادة من العوائد لدعم صناديق النقابة والمتقاعدين، وضرورة زيادة الاهتمام بالمهندسين المتدربين وإكسابهم المزيد من الخبرات الميدانية ليكونوا قادرين على القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه، واتخاذ كل ما يسهم برفع مستوى مهنة الهندسة.

وقال: «إن كل ما يصدر عن مؤتمر نقابة المهندسين من مقترحات وتوصيات سيكون محط اهتمام ومتابعة من قبل الحكومة».

كما شدد عرنوس على ضرورة بذل أقصى الجهود لزيادة الإنتاج لتأمين متطلبات السوق المحلية من مختلف السلع والمواد الأساسية، واتخاذ إجراءات لإصلاح بنية الاقتصاد.

وبيّن وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أهمية إعادة البناء والإعمار ودفع عملية التنمية بكل أشكالها، لافتاً إلى ما قدمته النقابة من خدمات ومساعدات لمواجهة تداعيات الزلزال من خلال الاستشارات المتعلقة بالكشف الإنشائي على المباني المتضررة وغيرها من القرارات والإجراءات التي سهلت تقديم الخدمات، بالتعاون مع لجان الكشف التي شكلتها الوزارة بالمحافظات المنكوبة وما يحمله من مسؤوليات لنقل هموم المهندسين وتطلعاتهم لتطوير العمل بمختلف الاختصاصات، مشيراً إلى ضرورة إعادة النظر بالكودات الرقمية والأدلة، بما يتوافق والمرحلة القادمة فيما يخص الخريطة الزلزالية، وضبط المعايير الهندسية في الدراسة والتنفيذ والإشراف مع الجهات الحكومية المعنية لضمان سلامة المنشآت بالشكل المناسب.

جدير بالذكر أن المؤتمر مستمر لمدة يومين.